رؤيا لبنان جديد

حوار

حزب الحوار الوطني

08

توطئة
العصر الحالي
والتحوّلات

22

الحالة
اللبنانيّة
الراهنة

38

نحو سيادة القانون
والمؤسّسات
والحَوْكَمَة

16

حزب الحوار
الوطني

32

الفكر
الإيجابي

44

خطوات أساسيّة
لا بدّ منها

52

تدابير
وإصلاحات

92

الإنتشار
اللبناني

98

العُصارة

86

السياسة
الخارجية

96

المجتمع
المدني

قبل أن
تقرأ...

إذا كنت

- إنساناً لبنانيّاً باختيارك الحُرّ وعن اقتناع لا يَرقى إليه الشكّ...
- تضع(ـين) مفهومَ المواطنة قبل أيِّ انتماءٍ مذهبيّ أو عقائديّ أو عرقيّ أو طبقيّ...
- موافقاً(ــةً) على تكليف السلطات الشرعيّة حفظَ حقوقِك متخلّياً(ــةً) عن بَسط قرارِك بيدك وبقوّتِك الذاتيّة أو الفئويّة...
- جاهزاً(ةً) للعمل بروح الفريق الساعي إلى وطن تعتزّ(ين) بِحَمْلِ جواز سفرِه أينما حللت...
- تفضّل(ين) أن تزرع(ي) في الأرض بما يرضي السماء لا أن تزرع(ي) في السماء ما قد يحرق الأرض...
- ترفع(ين) من شأن مقدّساتك ولا تحقّر(ين) مقدّسات غيرك أو تُدين(ين) معتقداته الحرّة...

- مقبلًا(ـةً) علـى المعرفـة وراغباً(ـةً) فـي النجـاح ومواكبـة العصـر مـع الحفـاظ علـى موروثـك الإنسـانيّ وهويّتـك الثقافيّـة...
- صاحب(ـة) طموحٍ لا طمع، ودعوةٍ لا ادّعاء، وأحلامٍ لا أوهام، وشَجاعةٍ لا جشع...
- مدركاً(ـةً) مـا ينقصُـك ولا تكتفي(ـن) بالتذمّـر والشـكوى أو تتعب(ـين) مـن محـاولات التطـوّر والارتقـاء...
- فـي المقـام الأوّل إنسـاناً يُعطـي الحيـاة حـقّ قدرهـا ويعتـرف بحـقّ كلّ إنسـان فـي العيـش الكريـم...
- لا تعادي(ـن) إلَّا المعتدين ولا تبادر(ين) إلَّا وفق التشريع والقوانين...
- مواطناً(ـةً) تبغي(ـن) مودّةً وعدالةً وتكاملًا مع سائر المواطنين

• • •

تابع(ـي) القراءة فقد تفيدك لأنّك حتماً ممّن
يناديهم الوطن وبهم ينمو ويزدهر...

عسى أن تجد(ي) مبتغاك في منطق حوارنا...
عند حزب الحوار الوطني

توطئة:
العصر الحالي والتحوّلات

لأنّنا في عصر التحوّلات السريعة، والقيم المتلاحقة التي تغزو أجيالنا...

لأنّ اندفاعة الحياة التي نعيشها لم تعد تسمح بوقفات تأمّل عميق ومزايدات ذات طابع غيبيّ تحنّ إلى قديمٍ زال أو فقَدَ وهجَه في ما بلغناه من تطوّر وتوتّر...

لأنّ الإنسان المعاصر يحمل هاجسَ الهمّ المعيشيّ، وعاملُ الاستهلاك يطبع جوهر حياته حتّى باتت إغراءاتُ السوق المتلاحقة تولّد لديه حاجاتٍ جديدة يتحرّقُ لإشباعها...

لأنّ الاختصاص العلميّ صار يغلّب التوجّه النفعيّ المنتج employable على التأمّل النظريّ speculative في حقائق الحياة وفلسفة الوجود...

لأنّ المعرفة لم تَعُد حكراً على جيل أو طبقة أو نخبة من الناس بل هي ملك الجميع...

لأنّ علاقة الإنسان بالأحداث المحيطة به لم تعد تحتمل انتظار أخبار متباطئة في ظلّ تطوّر تقنيّات التراسل والتواصل، ولا تحصر المرء بدور المتلقّي المنفعل بل تدعوه ليكون مراسلاً فوريّا بالصورة والكلمة، واضعةً طاقات الأقمار الاصطناعيّة في خدمة احتياجاته ورغباته...

لأنّ ما كان يغزو الأسواق والمكاتب والبيوت من أصناف وسلع وعادات خلال عقود صار يختفي بسرعة مذهلة لتحلَّ محلّه أصنافٌ وعادات أكثر تطوّراً وأقصر عمراً بوجه ما سيتبعها...

لأنّ متطلّبات الحياة اليوميّة، والإدارة العامّة، والخدمات الحيويّة، والتربية، والتعاطي مع البيئة والإنسان والمعرفة والمهارات والمهن والصحّة ومنابع الطاقة والمواصلات والاتّصالات ومصادر الغذاء وموارد الطبيعة ومقتضيات السعادة والرفاه جميعها عرضة للتأثّر الجذريّ بكلّ هذه التحوّلات...

لأنّ الفرص المتاحة باتت أضيق والذكاء الاصطناعي انتقل من خدمة الناس إلى منافستهم...

وبما أنّنا اخترنا خدمة بلدنا وأهلنا وميراث من سبقونا ومستقبل الأجيال الآتية بعدنا، فما من إنسان يعيش في عزلة عن البشر

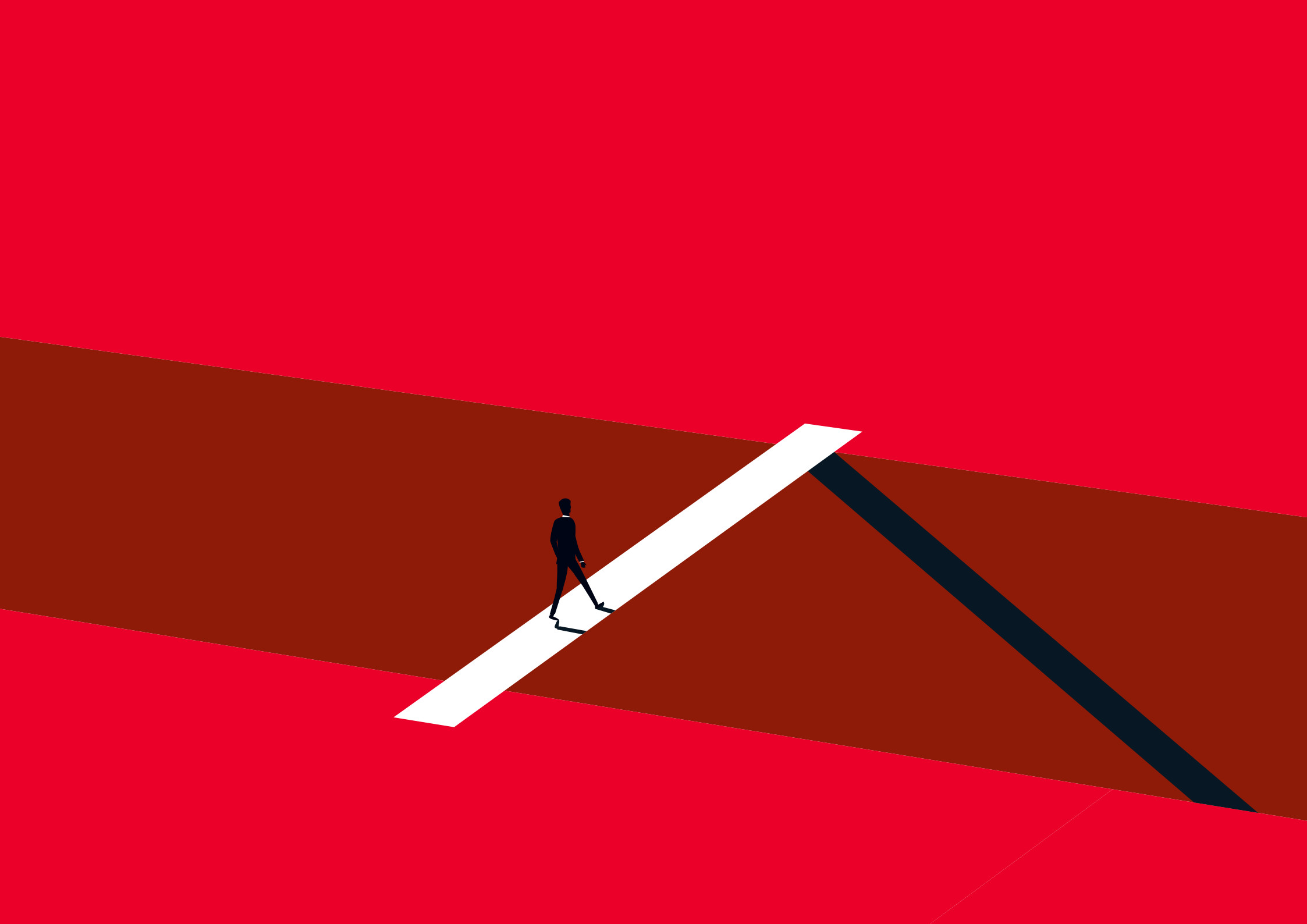

• • • لذلك نطرح المفهوم الآتي للإطار الأنسب والأكثر انسجاماً مع المفاهيم المتطوّرة في مجال الخدمة العامّة.

حوار
حزب الحوار الوطني

لـم يعـد مصطلـح الحـزب اليـوم يعنـي مـا كان يعنيه فـي العقود الماضيـة.

فالتحـزّب فـي اللغـة هـو **الانفصـال عـن جماعـة والانحيـاز إلـى شـطر منهـا**. (لا نـزال نذكـر الشـعار الشـهير الـذي رفعـه بعـض طغـاة الأنظمـة الثوريّـة التوتاليتاريّـة فـي عـدد مـن البلـدان العربيّـة وكان يقـول: «مـن تحـزّب خـان» تبريـراً لقمـع الحرّيّـات ومنـع التميّـز عـن الحاكـم بالأفـكار والآراء).

فـي التعريـف اللغـوي لكلمـة حـزب تكـون دواعـي الانحيـاز إمّـا دينيّـة غيبيّـة، أو عقائديّـة فكريّة، أو عرقيّـة عنصريّـة أو غيـر ذلـك ممّـا يجعـل النشـاط الحزبـيَ تابـعاً لمفاهيـمَ عامّـةٍ تخضـع لهـا ديانـةُ المنتسـب أو عقيدتُـه أو عنصريّتُـه وتبنـى عليهـا نظـرة الإنسـان إلـى الحيـاة بـكلّ جوانبهـا.

أمّـا وفـقَ مفهومِنـا الليبرالـيِّ المعاصـر والمعنـيّ بحياتِنـا ورفاهيتنـا وتقدّمنـا، فـإنَّ **الحـزب منصّـة لمواقـف ثابتـة وفاعلـة** هدفهـا **الإنسـان فـي وطنـه** أيّاً تكـن رؤيتُـه النظريّـة أو الغيبيّـة أو العرقيّـة.

والمصطلح الذي ينتمي إليه حزبنا هو كلمة **وطنيّ** فحريّ بنا أن نوضح المفهوم الذي تعبّر عنه كلمة «وطن».

الوطن وحدة جغرافيّة ذات تاريخ وموروث ثقافي يشترك فيهما أبناؤه بغضّ النظر عن عرقهم أو ديانتهم أو عقيدتهم الفلسفيّة أو جنسِهم أو طقوسِهم، توفّر لهم جميع متطلّبات العيش الكريم التي تسمح لكلّ مواطن(ة) بتحقيق أفضل ما فيه(ا) من طاقات وقدرات من أجل سعادته(ا) الفرديّة ولصالح جميع المواطنين.

أمّا اللفظة الثالثة **حوار** فقد تبدو للوهلة الأولى مستغربة. ما دام الشعب واحداً فمع من يقيم الحوار Dialogue؟ إنَّ من يخاطب نفسه لا يحاور أحداً بل يسترسل بالكلام Monologue.

الحوار الداخليّ في الحالة اللبنانيّة حاجة وميزة. فهو دليل اعتراف بالتنوّع ضمن الكيان الواحد كمصدر قوّة وغنى انطلاقاً ممّا دعاه علم الاجتماع **التضامن العضوي** Organic Solidarity حيث يتغذّى الضدّ من الضدّ، مقابل المحدوديّة والركاكة في مجتمعات اللون أو المذهب الواحد وفق ما يسمّى **تضامناً آليّاً** Mechanical Solidarity.

لبنـان الوطـن نمـوذج يتميّـز بتنـوّع مشـاربه القـادرة علـى تعزيـز وحـدة تطلّعاتـه، وهـذا مـا نسـعى لتحقيقـه بواسـطة حـوار يعمّـق اعتـراف بعضنـا بمقدّسـات بعضنـا الآخـر وقناعاتـه. مـن هـذا التفاعـل الإيجابـيّ المثمـر يتّضـح المفهـوم الراقـي الـذي حتّـم ضـرورة وجـود **لبنـان الرسـالة** كمـا عرّفـه الحَبـرُ الأعظـم الراحـل جـان بـول الثانـي.

وبقـدر مـا يتعـارف ويتقـارب شـعب بهـذا الغنـى فـي التنـوّع وتتحـاور مكوّناتـه بعمـق يثبّـت المواطنـة فـي جوهـر كيانـه اللبنانـي، يصبـح تضامنـه العضـويّ فاعـلاً فيمنحـه قـدرةً علـى **تفاعـل منتـج وإيجابـيّ بسـائر الثقافـات** فـي مواجهـة المفاهيـم السـلبيّة المناديـة بحتميّـة «**صـراع الحضـارات**»، وتنتـج عـن حوارنـا الداخلـيّ قـدرة فريـدة علـى محـاورة العالـم بأسـره وبشـتّى أسـباب التنـوّع القائمـة فيـه.

هكذا تؤدّي التجربة اللبنانيّة الفريدة في تنوّعها وتماسكها إلى حوار:

- قائم بين مواطنين أفراد قد لا يتقاسمون خلفيّة أو عمراً أو جنساً واحداً
- قائم بين مجتمعات مختلفة
- قائم بين أديان وثقافات
- قائم بين شركاء في المصير
- قائم بين أشخاص ومسؤولين حكوميّين
- قائم بين أحزاب ومنظّمات مدنيّة
- قائم مع دول مجاورة ودول أجنبيّة
- قائم باتّجاه ديموقراطيّة بنّاءة وعالم أكثر تفاهماً وتكاملاً

الحالة البنانيّة الراهنة

يمرّ بلدنا حاليّاً بتحوّلات هامّة وبنيانيّة بعضها داخليّ وبعضها خاضع لتحوّلات إقليميّة ودوليّة تؤدّي في معظم الحالات إلى تأثير مباشر على وضعنا الاقتصاديّ والاجتماعيّ. ولبنان إذ يواجه تحدّيات اقتصاد عالميّ متحرّك بسرعة فائقة يلقى صعوبات في تلقّف الفرص المتاحة وفي تكييف نظامه القضائي وقوانينه لمواكبة التحوّلات الإقليميّة، وذلك بسبب تخاذل الدولة والصراعات الداخليّة.

01

إنّ الأحـزاب السياسـيّة فـي وضـع انحـدار وثمّـة شـعور متزايـد بيـن النـاس بـأنّ الأحـزاب التقليديّـة لـم تعـد تتماشـى مـع تطلّعاتهـم إلـى الديمقراطيّـة وإلـى إدارة شـؤون الدولـة. وهـذا الشـعور قائـم أيـضاً بالنسـبة إلـى النقابـات والاتّحـادات المهنيّـة.

02

هنـاك حـركات اجتماعيّـة قـد ظهـرت وحاولـت أن تقـود وتوصـل تطلّعـات النـاس إلـى القضايـا الاقتصاديّـة والاجتماعيّة،فـكان للإنترنـت ووسـائل التواصـل الاجتماعـي دور هـامّ، كمـا فـي معظـم البلـدان العربيّـة وفـي الغـرب. رغـم ذلـك انتهـى الأمـر بتلـك الحـركات إلـى سـحقها بقسـوة أو تحريفهـا عـن مسـارها بدهـاء. وقـد فشـل الحـراك المدنـي فـي تكويـن قـوى فاعلـة أو مجموعـات ضاغطـة مـن أجـل التغييـر. ولـم تنبثـق مـن هـذا الحـراك قيـادات تُذكَـر.

03

الاقتصـاد الـذي كان مزدهـراً حتّـى فـي أزمنـة الحـروب ومـا بعدهـا هـو الآن غـارق فـي أزمـة عميقـة وفوضـى عارمـة. وتطالعنـا المؤشّـرات بأرقـام تدعـو إلـى القلـق:

من حيث الفساد:

يشغل لبنان المرتبة **180/194**

في العالم العربي.

وعلى صعيد النموّ:

0% في العام **2019**

ثمّة إجماع على اعتبار عبء الدين العام، الذي بلغ عتبة **المائة مليار دولار**، المصدر الرئيسي لانعدام الاستقرار الماليّ. فغياب الرؤية والتخطيط والاستراتيجيّات الناجعة للحدّ من دوّامة الدين يحول دون النموّ الاقتصادي ويعيق الخطوات الفعليّة اللازمة لتغيير المسار من اقتصاد غير منتج قائم حصريّاً على الهندسة الماليّة إلى اقتصاد تنافسيّ وإنتاجيّ حقيقيّ.

عقـود مـن الصراعـات الداخليّـة والخارجيّـة والنـزاع الطائفـيّ والمذهبـيّ مضافـة إلـى تقصيـر الدولـة، أوقعـت الاقتصـاد اللبنانـي تحـت تراكـم مـن القـدرات الاقتصاديّـة الضائعـة والفـرص المهـدورة.

وكالات التصنيـف العالميّـة آخـذة فـي **تخفيـض ائتمـان البلـد السـياديّ**

هنـاك أكثـر مـن **300 ألـف موظّـف** فـي القطـاع العـامّ، أعلـى نسـبة فـي العالـم قيـاساً بعـدد السـكّان.

نسبة البطالة:

رسميّاً: **36,9%** والنسبة أكثر من **45%** لدى الشباب.

المديونيّة

قياساً بإجمالي الناتج المحلّي: **170%**

أسهم الفساد وانعدام الشفافية في **تصاعد الدين العامّ** كما لم يحدث إطلاقاً من قبل.

نسبة اللاجئين:

40% من السكّان: عبء ثقيل على الاقتصاد والخدمات (المستشفيات والمدارس) وعلى البنى التحتيّة وفرص العمل.

دعم عجز الكهرباء:

14,5 مليار دولار أميركي

من 2011 إلى 2018

النظـام المتّبـع لإدارة الديـن العـامّ **لا يمكنـه أن يسـاند المزيـد مـن النمـوّ السـلبيّ والأعبـاء المترتّبـة عليـه**. فالسـبيل الوحيـد لجـذب أمـوال "سـيدر" وأيّـة اسـتثمارات أجنبيّـة مباشـرة يكمـن فـي تطبيـق إصلاحـات هيكليّـة وبنـاء زخـم إيجابـيّ علـى المـدى الطويـل.

الأزمة السوريّة أوجدت حالة من **عدم الاستقرار** ومن الريبة فساهمت بدورها في رفع نسبة الدين العامّ قياساً بمجمل الناتج المحلّي.

فقدان الثقة بالطبقة السياسيّة اللبنانية وبالنظام القضائي ساهم أيضاً في منع الاستثمارات عن القطاعات الإنتاجيّة والاقتصاد الحقيقي.

04 التفاوت في الأحوال الاجتماعيّة الى ازدياد. فالطبقة الوسطى التي كانت تشكّل عصب الاقتصاد الحيّ، آخذة في التلاشي فيما الفقراء يزدادون فقراً والأثرياء يراكمون الثروات (المؤشّر 1% من مجمل السكّان).

05 مؤسسات الدولة والحكومة تتعرّض لأزمة بنيانيّة منها: توخّي الإجماع، التوتّرات السياسيّة، انعدام الكفاءة، سوء الإدارة، الفساد، غياب الرؤية، والصعوبات التي تحول دون تشكيل حكومة متجانسة كما صعوبة وضع موازنة عامّة، وأعباء الدين العامّ (معظم النفقات تذهب لتغطية العجز ورواتب موظّفي القطاع العامّ ودعم الكهرباء).

06 تشـهد بيـروت ومعظـم المـدن ضغـوطاً ديموغرافيّـة شـديدة بسـبب الهجـرة مـن الريـف بحـثاً عـن فـرص عمـل. وفيمـا تتوسّـع المدينـة علـى حسـاب مسـاحات مجاورة كانـت فـي الماضـي القريـب مـن الأريـاف، نجـد هـذه الأحيـاء الجديـدة مفتقـرة إلـى الخدمـات والبنـى التحتيّـة مـن طـرق ونقـل عـامّ ومـدارس ومستشـفيات وهـذا أمـر يلقـي علـى المـدن أعبـاءً ثقيلـة.

07 بلغ التلوّث مستويات غير مقبولة تنتج عنها أمراض وأوبئة خطرة.

هدفنا الإستراتيجي

نموّ المجتمع، وترسيخ
الديموقراطيّة المباشرة ومشاركة
المواطن في استراتيجيّة بناء تحالف
من القاعدة صعوداً.

الفكر الإيجابي

علينا أن نوجد
أسلوباً جديداً في التفكير

إنّ دور حـزب الحـوار الوطنـي كحـزب سياسـيّ أن يكـون عامـل تغييـر بهـدف التصـدّي للتحدّيـات الهائلـة الماثلـة أمامنـا. فهـو يسـعى إلـى اجتـذاب وتوظيـف نخبـة المتمرّسـين بشـؤون الاقتصاد والمجتمـع والثقافـة وإلـى التنسـيق مـع قيـادات مـن مجـالات متنوّعـة كـي تتوافـر للمواطنين فـرص أفضـل لاندمـاج وطنـي يتخطّـى كافّـة الانتمـاءات الاجتماعيّـة أو الدينيّـة المذهبيّـة فـي مسـار العمليّـة السياسـيّة.

من أهداف حزب الحوار الوطني
إعادة النظر في طريقة التعاطي
بالسياسة، وتنمية الاهتمام الجدّي
لدى الشباب بالشؤون الوطنية
والعامّة لبناء لبنان جديد.

حـزب الحـوار الوطنـي ليـس مجـرّد حـزب آخـر علـى لائحـة الأحـزاب. إنّـه يسـعى جاهـداً لاكتسـاب بنيـة مرنـة تمكّنـه مـن دمـج المزيـد مـن الفئـات الاجتماعيّـة للمشـاركة فـي الإصلاحـات الاقتصاديّـة والسياسـيّة ودعمهـا كـي تسـمح بالنمـوّ، وبإفـادة مثلـى مـن مواردنـا، وبتوزيـع أفضـل للعائـدات والثـروات فـي جميـع المناطـق وعلـى مختلـف الفئـات الاجتماعيّـة، وهـذا مـن شـأنه تخفيـف أسـباب التوتّـر والتطـرّف والإرهـاب.

فالـرأي العـامّ إلـى اعتبـار الأحـزاب السياسـيّة التقليديّـة الأقـلّ أهليّـة لنيـل ثقتـه، فقـد حكمـت البـلاد طيلـة عقـود ولـم تتمكّـن مـن بنـاء دولـة ووطـن، وهـي رغـم ذلـك راسـخة فـي قلـب المجتمـع.

إذاً، الأحـزاب السياسـيّة وحدهـا لا تكفـي لإحـداث التغييـر المنشـود. بـل اكتسـبت المجموعـات ذات الاهتمامـات الخاصّـة أهميّـة كبـرى بعدمـا ظهـرت بكامـل حيويّتهـا علـى سـاحة القضايـا الاجتماعيّـة اللبنانيّـة.

نحن على يقين بأنّ للتعاون مع الحركات السياسيّة والاجتماعيّة، رغم نقاط ضعفها وافتقارها إلى التنظيم، فائدةً كبرى في الشأن العامّ. سوف يبذل حزب الحوار الوطني جهده للعمل على حث جميع المواطنين الراغبين في التعبير السلميّ عن سخطهم، ولمنحهم المنبرالمناسب للقيام بتحرّكهم المدني.

إنّ استراتيجيّة حزب الحوار الوطني تقوم على التحالفات وتكوين الائتلافات وتضافر الجهود لإحداث التغيير واستنفار ذوي الاهتمام الفاعل من أفراد ومجموعات إلى الساحة السياسيّة لمؤازرة القضايا العادلة والدفاع عنها من أجل تطوير المجتمع وبناء الوطن.

في الوقت الحالي نشهد تراجعاً متزايداً في عدد اللبنانيّين الذين يتماهَون بالأحزاب السياسيّة المهيمنة وبالأحزاب عموماً.

أمّا حزب الحوار الوطني فهو حزب معاصر، يتطلّع إلى الغد، ملتزم بالقيم، حزب يؤمن بمستقبل لبنان وبقوّة شعبه.

ويهدف حزب الحوار الوطني إلى التوفيق بين اللبنانيّين والحياة السياسيّة، وتحفيز الناشئة على الانخراط بالشأن العامّ والإسهام الفعليّ في بناء مستقبل وطنهم.

كما يؤمن حزب الحوار الوطني بمبدئين أساسيّين: لبنان يأتي أوّلًا والمواطنة هي طريقنا للعيش معاً.

نحو
سيادة القانون والمؤسّسات والحَوْكَمَة

هنـاك دول كثيـرة فـي منطقتنـا تعيـش حالـة اضطـراب وانتقـال وتحـوّلات. فقـد كشـفت نيـران العاصفـة التـي دعيـت بالربيـع العربـي وجـود خطـوط كثيـرة تنـمّ عـن تصـدّع كبيـر. فشـل فـي المؤسسـات والحوكمـة، غيـاب للديمقراطيّـة وقمـع للحريّـات الفرديّـة، وتغييـب للصـوت الحـرّ وفجـوة هائلـة فـي حقـوق النسـاء ودورهـنّ بمـا يشـير إلـى تمييـز ظالـم يحـدث علـى نطـاق واسـع ومتكـرّر يومـيّاً.

بلدنا لبنان يواجه خطوط التصدّع نفسها.

إنّ الإصلاح النقدي والمالي وإصلاح سائر القطاعات والمرافق العامّة (الكهرباء والمياه)، والنقل والضمان الاجتماعي، أمور جديرة بنيل أرفع درجات الأولويّة. لكنّها لا يمكن أن تتحقّق إلّا من خلال إصلاح سياسيّ ومؤسّسيّ شامل يتضمّن تقليص حجم القطاع العامّ.

يلزمنا إذاً تجدّد جوهريّ في دور الحكومات بشؤوننا الاقتصاديّة المثقلة بالبيروقراطيّات الخاملة وبالمصالح الخاضعة لإدارة الدولة، والنظم والقوانين المترهّلة التي تقف عائقاً عنيداً بوجه التحديث والتنافسيّة المنتجة.

يلزمنا السير قدماً نحو العلمانيّة، وفصل الدين عن الدولة. إنّ التكافؤ في الحقوق بلا تمييز يعني تأكيد الحقوق المدنيّة والإنسانيّة بغضّ النظر عن الفروق العائدة إلى عشوائيّة الولادة في بيئة ، أو من جنس أو عرق أو ميول جسديّة أو إعاقة أو طائفة أو مذهب أو مجتمع لم يكن للإنسان في أيّ منها اختيار.

يلزمنا أن نعالج منابع التطرّف الدفينة من خلال مكافحة البطالة عند الشباب والفقر، وضمان التنمية الاقتصاديّة الشاملة، واقتلاع الفساد المتفشّي من جذوره، والرشوة واستيلاء الفاسدين على موارد الدولة لتحقيق مآربهم الخاصّة.

خطوات أساسيّة لا بدّ منها

01 **إنشاء الدولة الموعودة وفقاً لاتّفاقيّة الطائف،** التي تعد بتمثيل جميع الطوائف في لبنان وهذا ما يصنع تمايز لبنان.

02 في مرحلة لاحقة **إنشاء مجلس الشيوخ الموعود** حيث يتمّ تمثيل الطوائف والمذاهب الدينيّة وتكون حقوق كلّ منها محفوظة.

03 **التخلّص التدريجي من النظام الطائفي والمذهبي** الحالي لأنّ الطائفيّة لا توفّر الحماية للمجتمعات. وحدها الدولة الموحّدة توفّرها.

04 علينا أن نسعى إلى **تطوير قانون الانتخاب** وتغييره لجعله أكثر تمثيلاً لجميع الأطراف والمجتمعات والمناطق، وأن نعمل لنبلغ دائرة واحدة ونسبيّة كاملة، ولاعتماد سنّ الـ 18 عامّاً كحدّ أدنى.

05 في ما يخصّ الأزمة السوريّة والتوتّرات والصراعات الإقليميّة والدوليّة، ينبغي أن **يتّخذ لبنان موقفاً موحّداً وأن يحترم الحياد الإيجابيّ.**

06 **لبنـان عضـو مؤسّـس لجامعـة الـدول العربيّـة وينتمـي إلـى أسـرة الـدول العربيّـة.** لـه دور فريـد يؤدّيـه نظـراً إلـى طبيعتـه الاجتماعيّـة والسياسـيّة الفريـدة.

07 **لبنان في حالة حرب مع إسرائيل**

08 **علـى الاسـتراتيجيّة الدفاعيّـة أن تقـع حصـريّاً علـى عاتـق الحكومـة اللبنانيّـة** غيـر أنّ مـن الضـروريّ التوصّـل إلـى إجمـاع واتّفـاق لمعالجـة هـذا الوضـع.

09 **دعم استقلال القضاء** لحماية حقوق الناس المدنيّة والسياسيّة والقانونيّة.

10 **إصـلاح النظـام القضائـي والتشـريعي** مـن أجـل التكيّـف مـع احتياجـات الاقتصـاد المعولـم فـي القـرن الواحـد والعشـرين ، والانتقـال بـه مـن صـورة المترهّـل الفاسـد والخاضـع لطبقـة سياسـيّة فاشـلة وغيـر الفعّـال، إلـى صـورة المؤسّسـة المسـتقلّة .

11 **تعزيـز القـدرات داخـل القطـاع العـامّ.** ويجـب تحديـث القـدرات وأسـاليب العمـل فـي القطاعيـن العـامّ والخـاصّ تسـهيلًا لمزاولـة الأعمـال التجاريّـة فـي لبنـان.

12 **تقليـص حجـم الإدارة وتجديـد مواردهـا البشـريّة** بجعـل حوافزهـا رهـناً بالكفـاءة. لا بـدّ مـن جعـل القطـاع العـامّ قـادراً علـى دعـم القطـاع الخـاصّ ليتمكّـن مـن المنافسـة والابتـكار.

13 **تحقيق اللامركزيّة وتحديث الإدارة العامّة** باستخدام التكنولوجيات الجديدة.

14 **إعطـاء البلديّـات مزيـداً مـن المسـؤوليّات لإدارة الخدمـات المحليّـة** التـي يحتـاج إليهـا المواطـن.

15 **دعـم المشـاريع القائمـة علـى شـراكة القطاعيـن العـامّ والخـاصّ** PPP كلّمـا أمكـن ذلـك وبقـدر المسـتطاع، والانتقـال إلـى القطـاع الخـاصّ لتحسـين النمـوّ وتحديـث الاقتصـاد (تشـييد وتشـغيل ونقـل ملكيّـة BOT، شـراكات، إلـخ...)

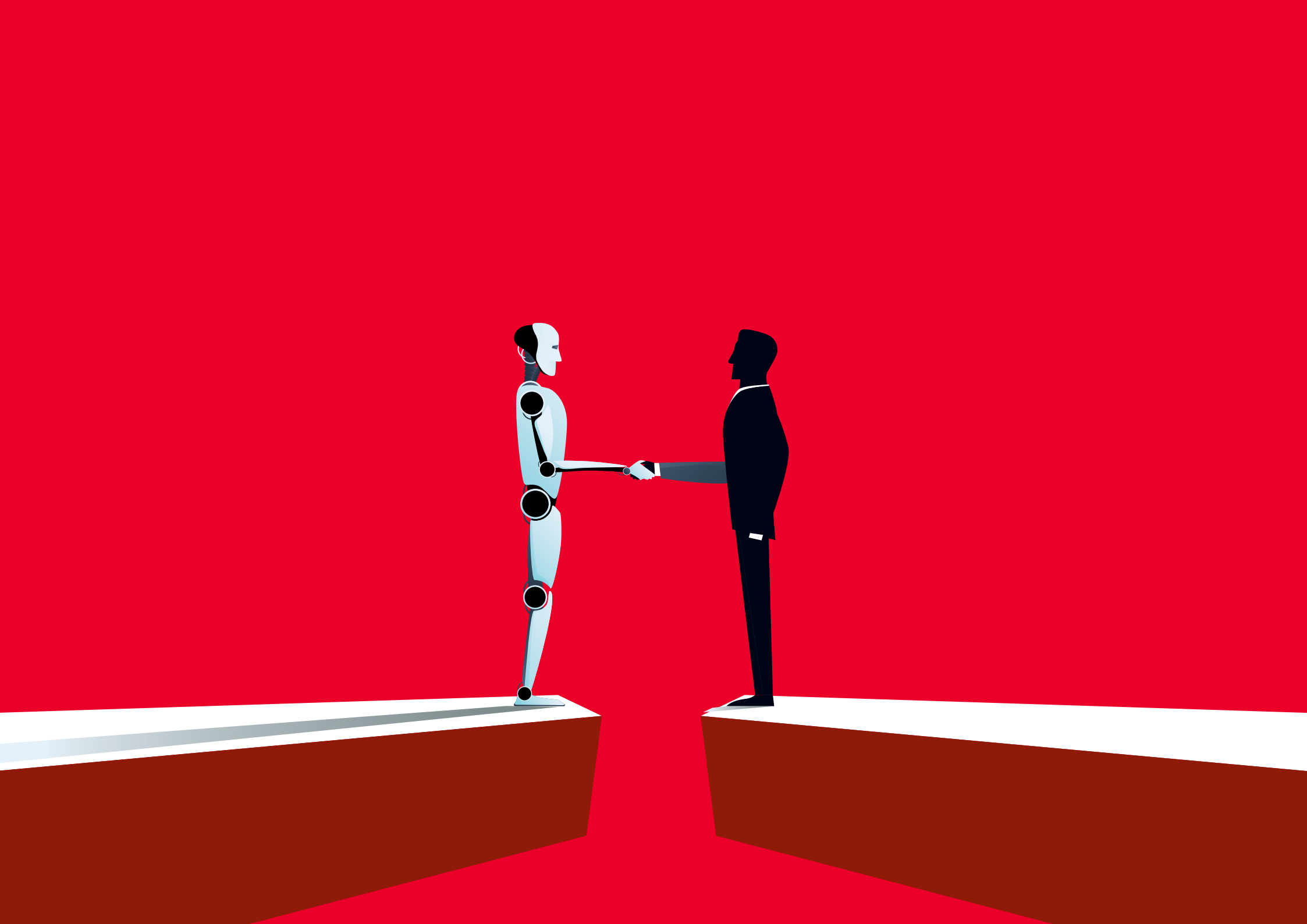

16 **وضع خطط لجذب الاستثمار المباشر** بشقّيه الأجنبي FDI والمحلّي DDI عن طريق تهيئة المناخ المناسب للأعمال والاستثمار.

17 **الحثّ على اعتماد تكنولوجيات جديدة في لبنان.**

18 **تعزيز الكفاءة الاقتصاديّة والقدرة التنافسيّة.** تقديم خدمة أفضل بتكلفة أقلّ.

19 **تشجيع حركات المجتمع المدني ذات القضايا العادلة** والقيم المشتركة مثل: المساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف ضدّ المرأة، ومسائل البيئة، ومحاربة الفساد، والدفاع عن حقوق الإنسان...

اعتمـاد اللامركزيـة: إن الكثيـر مـن مشـاكل بلدنـا ناتـج عـن المركزيـة الزائـدة لـدور الـوزارات فـي الإدارة. ويمكـن التخلّـص مـن مشـكلات إداريـة كثيـرة مـن خـلال دور فاعـل للشـركات الفرعيـة والبلديـات المحليـة التـي يجـب أن تعطـى دوراً أكبـر فـي حـل مسـائل المواطنيـن غيـر المرتبطـة بصلاحيّـات الحكومـة السياسـية. لتحقيـق ذلـك نحتـاج إلـى الآتـي:

- إنشـاء وزارة تخطيـط (أو تصميـم) وإطـلاق يدهـا لتكـون مسـؤولة عـن اعتمـاد خطـة شـاملة لضمـان برنامـج تنميـة مناطقـي متـوازن مـن حيـث النقـل، والاتصـال، وشـبكات توزيـع الميـاه والكهربـاء، والإسـكان.

- اعتمـاد برنامـج لامركزيـة ممتـدّة مـن خـلال إعطـاء البلديـات المزيـد مـن المسـؤوليات الإداريّـة والمحليّـة.

- إنشـاء مبـادرات شـراكة بيـن القطاعيـن العـامّ والخـاص (PPP) كلمـا وحيثمـا كان ذلـك ممكـناً.

على السياسة أن تكون في
خدمة الاقتصاد، أن تخدم النموّ
والتطوّر الاقتصاديّين

نحتاج إلى إقرار تدابير وإصلاحات
جذريّة نطبّقها على نظامنا
السياسي والإداري

تدابير وإصلاحات

على
صعيد عامّ:

- تطبيق قوانين منع الفساد
- إصلاح النظام القضائي وإنصاف القضاة في أجورهم المعتمدة.
- على الإصلاحات وتطبيق القوانين أن تشمل جميع الإدارات: ألشرطة، الخدمات العامّة، إدارة الأملاك، الضرائب، الجمارك، والمشتريات العامّة.
- إنفاذ تطبيق الحكومة الإلكترونيّة لتعزيز الحوكمة الرشيدة (لبنان يقع في المرتبة 127 من أصل 391 دولة).
- التحضير لاعتماد المشتريات بالوسائل الإلكترونيّة لصالح جميع الإدارات تعزيزاً للشفافيّة.
- إطلاق برامج للتوعية العامّة في مواجهة الفساد.

المرافق والقطاعات:

السياسة النقديّة:

وفقاً لصندوق النقد الدولي قد يكون عبء الديون هو مصدر المخاطر الأوّل الذي يهدّد الاستقرار المالي ويمكن أن يمنع الحكومة من تحقيق أهدافها الاقتصاديّة.

هناك حاجة إلى زخم إيجابيّ لوضع الاقتصاد اللبناني في مدار من النموّ وهذا يقتضي **تدابير وإصلاحات هيكليّة** كبرى كما جاء في الشرط الذي فرضه مانحو قروض سيدر على الحكومة اللبنانيّة.

فالحكومة تحتاج إلى تثبيت نسبة الدين إلى مجمل الناتج المحلّي وتخفيضه من خلال سياسات تتوخّى النموّ، وهو أمر غير ميسّر. فالفساد عائق وعبء أساسيّ يسهم في تصاعد الدين العامّ.

يضاف إلى ذلك ما ينتج عن عدم الاستقرار السياسي وعن وضع المنطقة المرتبك من مشاكل وضغوط سياسيّة وماليّة تفرضها العقوبات الاقتصاديّة وانخفاض مستوى الثقة بالمؤسّسات اللبنانيّة. (وقت طويل يقتضيه تشكيل كلّ حكومة، توظيف غير شفّاف في الإدارات العامّة، صعوبات تقديم موازنة ماليّة...)

تمكّن البنك المركزي اللبناني والنظام المصرفي من معالجة أزمة كبيرة وتجاوزها لكن بتكلفة كبيرة ولمهلة محدودة. هناك إذاً حاجة إلى زخم إيجابيّ لوضع الاقتصاد اللبناني في مدار من النموّ وهذا يقتضي تدابير وإصلاحات هيكليّة كبرى كما جاء في الشرط الذي فرضه مانحو قروض سيدر على الحكومة اللبنانيّة. هذه التدابير أساسيّة لجذب الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجيّة ولتشجيع تطبيق التكنولوجيّات الجديدة في لبنان.

يضـاف إلـى ذلـك مـا ينتـج عـن عـدم اليقيـن السياسـي وعـن وضـع المنطقـة المرتبـك مـن مشـاكل وضغـوط سياسـيّة وماليّـة تفرضهـا العقوبـات الاقتصاديّـة وانخفـاض مسـتوى الثقـة بالمؤسّسـات اللبنانيّـة. (وقـت طويـل يقتضيـه تشـكيل كلّ حكومـة، توظيـف غيـر شـفّاف فـي الإدارات العامّـة، صعوبـات تقديـم موازنـة ماليّـة...)

التدابير والإصلاحات:

- الالتزام بتقديم الموازنات في أوقاتها المتوجّبة.
- فرض رقابة صارمة على الإنفاق مع الشفافية التامّة والمعلومات الوافية.
- تحسين تحصيل الضرائب ومنع التهرّب الضريبي.
- إعتماد الوسائل الرقميّة لجعل المعاملات شفّافةً وفعّالة.
- العمل على وضع سياسة ضريبيّة جديدة تحفّز روّاد الأعمال وتجذب المستثمرين وتخفّف من الأعباء على المؤسّسات الصناعيّة ومشاريع القيمة الإضافيّة.
- العمل على تطوير رؤية للنموّ الاقتصادي مرتبطة بسياسة ماليّة حديثة بأدوات ماليّة معاصرة ومعلومات شفّافة بتناول الناس.

- ضبط الجهود نحو اقتصاد منتج قابل للنموّ من خلال تشجيع الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسّطة.

- العمل على إصلاح البنية التحتيّة التشريعيّة لمواكبة رؤية النموّ بشكل أفضل، وتطبيق نظام يسهّل سير الأعمال التجاريّة في لبنان.

- تطوير القطاع العامّ لجعله أكثر كفاءةً واستجابةً لاحتياجات دعم الإنتاجيّة والتنمية.

- تشجيع مبادرات الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ.

- جمع المعلومات والبيانات ضروريّ لممارسة الأعمال التجاريّة. الإحصاءات حاجة حيويّة. لا بدّ من تطوير هذا القطاع لمؤازرة المؤسّسات الخاصّة والإدارة العامّة.

- إعداد الأفراد وتأهيلهم ضرورة حتميّة للانتقال من البيروقراطيّة إلى مناخ وجهاز بشريّ مهيّأين للخدمة لتزويد الأشخاص والمؤسّسات بخدمة أفضل.

- تعزيز الكفاءة الاقتصاديّة والقدرة التنافسيّة.

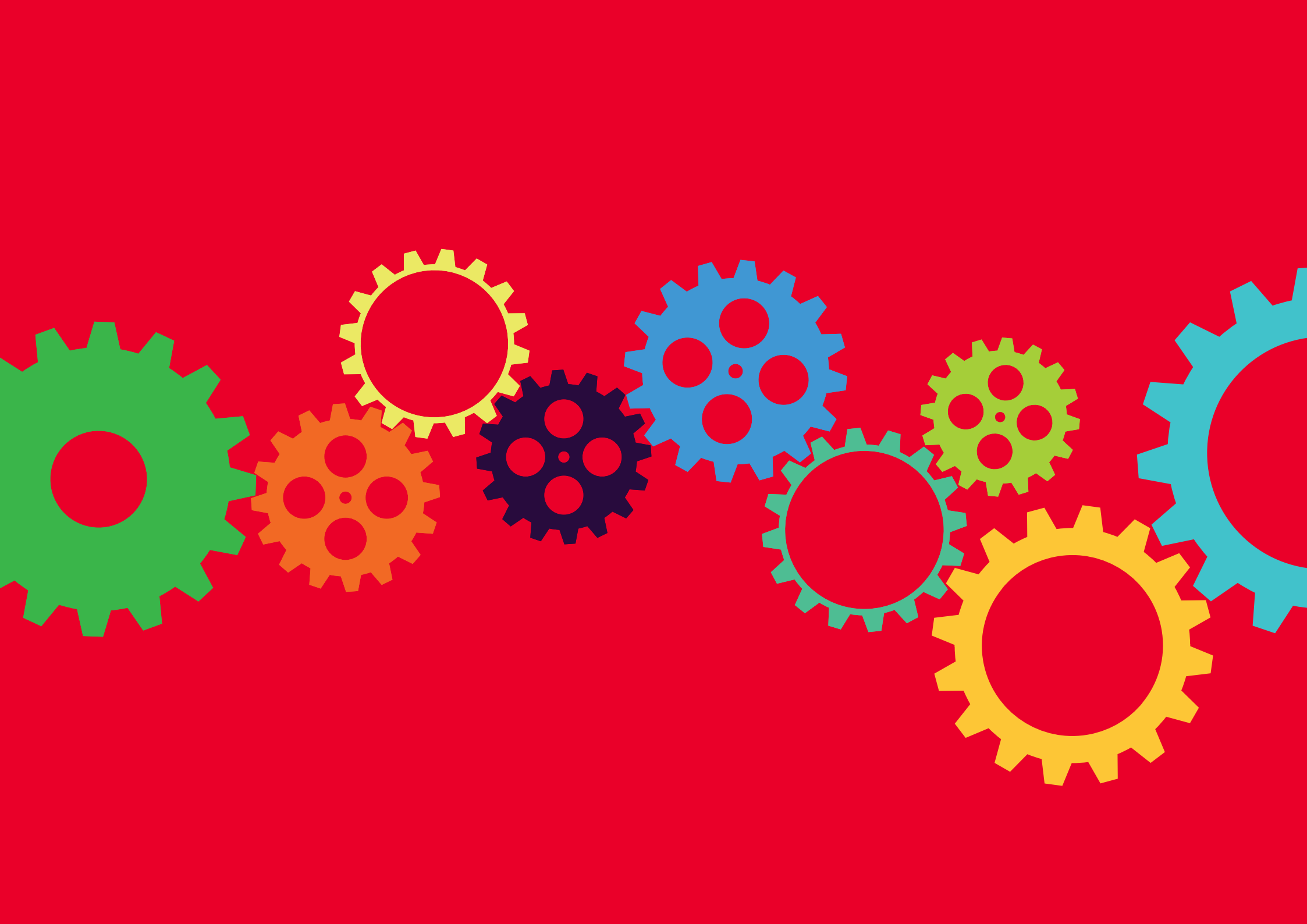

الإقتصاد:

لـدى لبنـان ثـروة مـن المـوارد إذا حسـنت إدارتهـا والتخطيـط لهـا اسـتطاعت أن تسـهم فـي إنعاش الاقتصـاد اللبنانـي، وفـي خلـق الآلاف مـن فـرص العمـل، وتحقيـق الرخـاء. فالاقتصـاد اللبنانـي قـادر أن ينهـض مـرّة أخـرى بهمّـة شـبابه ورجـال الأعمـال.

المطلوب:

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- توطيد العلاقات مع الانتشار اللبناني الذي يمثّل شبكة دعم للتسويق فريدة وقوية في جميع أنحاء العالم.
- تطوير قدرة تنافسيّة تعنى بالشركات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من اختراق الأسواق العالميّة بما يتوافق مع أساليب تحرير التجارة ، وذلك من خلال البرامج والتأهيل المناسب، تماشياً مع الالتزامات الدولية والاتفاقيات التجارية التي تم توقيعها من قبل الحكومة اللبنانية.
- الحفاظ على سياسة التجارة الحرة والعادلة.
- تشجيع الابتكار والتنويع من خلال تشجيع رجال الأعمال والبلديات والمجموعات ذات الاهتمامات المشتركة على العمل معاً من أجل تطوير اقتصاد مستدام ومسؤول اجتماعيّاً.

- الحفاظ على سياسة التجارة الحرة والعادلة.

- تشجيع الابتكار والتنويع من خلال تشجيع رجال الأعمال والبلديات والمجموعات ذات الاهتمامات المشتركة على العمل معاً من أجل تطوير اقتصاد مستدام ومسؤول اجتماعيّاً.

- مضاعفة الجهود لإعادة تنشيط ريادة الأعمال اللبنانية من خلال تشجيع الاستثمارات في الاقتصاد المعرفي الرقمي الذي يمكن أن ينافس دولياً. فالمواهب اللبنانية حاضرة وفاعلة في جميع أنحاء العالم. وما نحتاج إليه هو تعزيز القوانين والأطر المؤسسية للمساعدة في تنظيم المشاريع ورعاية المبادرات (على غرار مبادرة مصرف لبنان في العام 2010) واستحداث حالة تنظيمية من شأنها أن تساعد في إنشاء مثل هذه الأعمال.

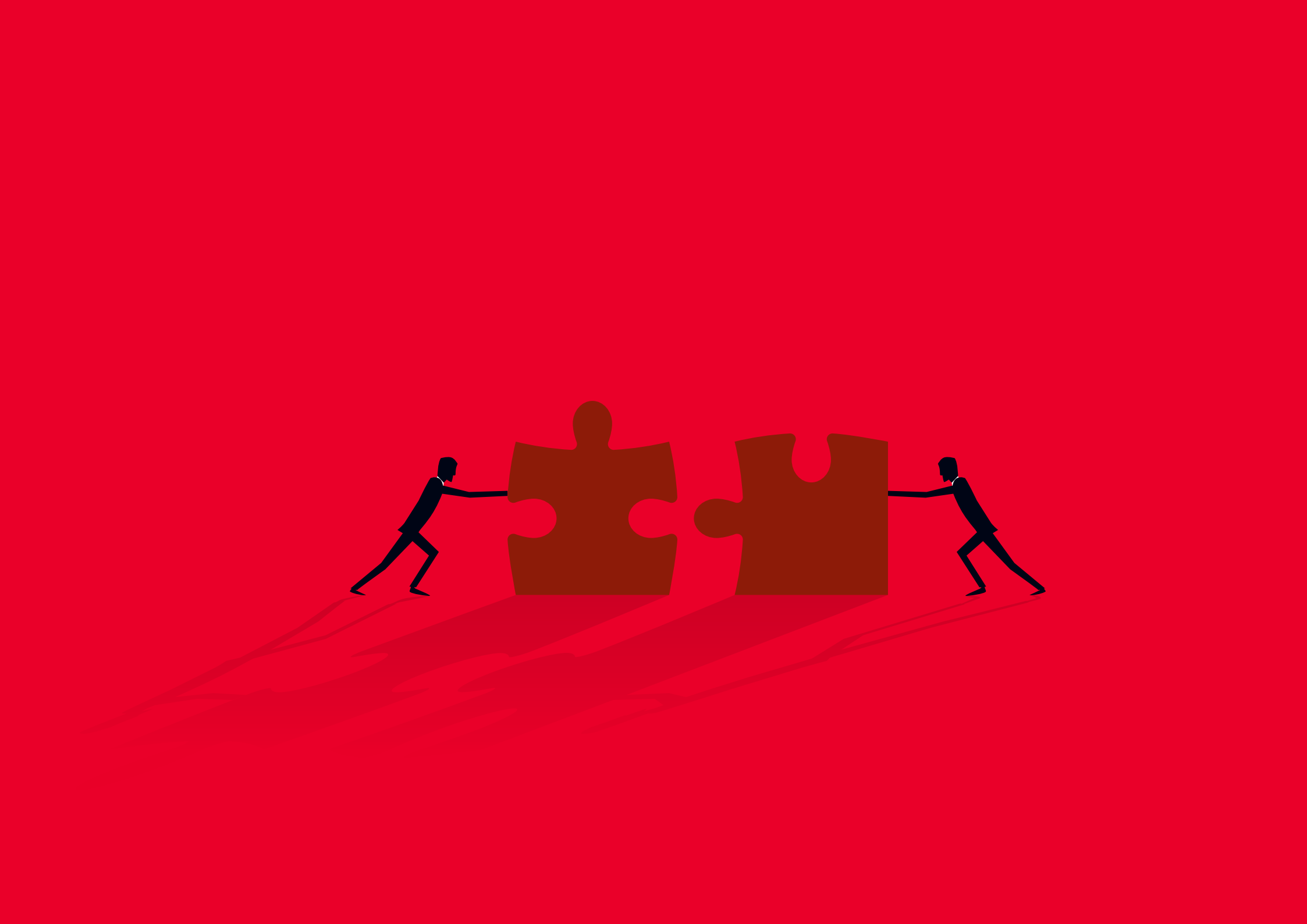

رأس المال البشري - التربية:

هنـاك اليـوم حاجـة ماسّـة لإصـلاح نظامنـا التعليمـي وتطويـره للتكيّـف مـع المعاييـر الدوليـة وسـوق العمـل المتغيـر باسـتمرار. هـذا ينطبـق علـى القطاعيـن العـام والخـاصّ عبـر الجامعـات والمـدارس والمنظّمـات المهنيّـة. يجـب أن توضـع خطّـة وطنيـة للتعليـم تهـدف إلـى إعـداد الأطفـال والشـباب لمواكبـة العصـر الرقمـي.

التدابير:

- تبنّي رؤية وطنيّة جديدة للتعليم تعتمد على اكتساب المعرفة من خلال الإبداع والممارسة.
- تطوير قوى عاملة ماهرة لتلبية متطلّبات سوق العمل المتزايدة باستمرار. سيتطلب قطاع النفط والغاز قريباً الآلاف من الأيدي العاملة الماهرة وكذلك الصناعة والزراعة والبناء وتأهيل البنى التحتية محليّاً وعلى نطاق الشرق الأوسط.
- تعزيز التعليم العام من خلال مراجعة جميع الاعتمادات المعطاة للجامعات والأكاديميين.
- إعطاء الجامعة اللبنانية دوراً رائداً في التعليم من خلال مراجعة أساليب التعلم والتعليم وكذلك توظيف واختيار الأساتذة الذين يجب أن يكونوا مستقلين عن تأثير الأفرقاء والمجموعات الطائفية.
- إشراك القطاع الخاص في تقديم المشورة بشأن نوع التعليم اللازم والتأهيل والتدرّب وكذلك المساعدة في الحصول على القروض والمنح التعليمية.

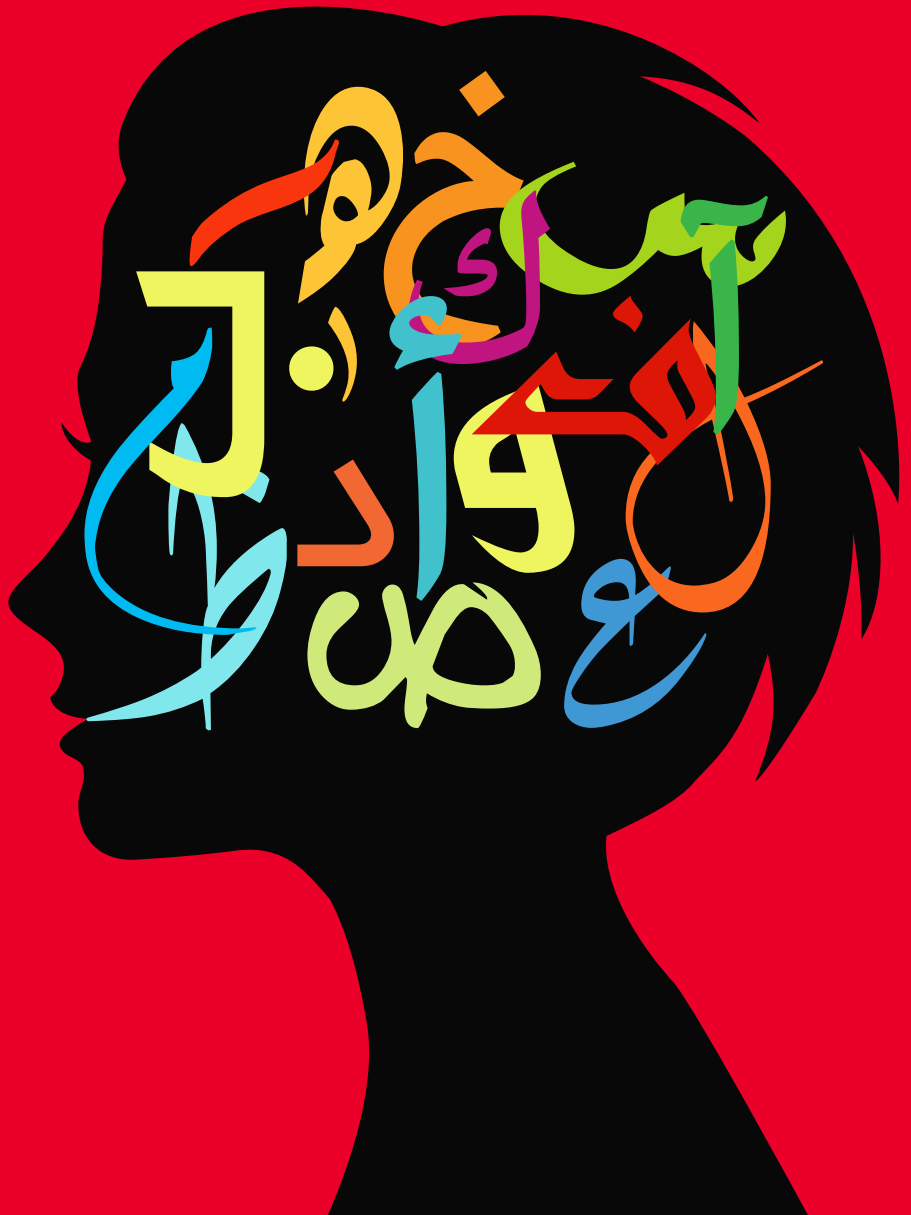
آمدی خود را

الثقافة والتراث:

تراثنا يتألّف من إرث الماضي ويضخّ في الوقت نفسه وَقوداً للحاضر ووعوداً بغدٍ ملهَمٍ بالإبداع والابتكار. تتألق المواهب اللبنانية في جميع أنحاء العالم في أشكال وأشكال منً التعبير الفني: الموسيقى والأغاني والرقص والأفلام والأزياء والأدب والعمارة والتصميم. الثقافة هي جزء أساسي من صورة أمّتنا للعالم وهي كذلك عاملٌ مهمّ من عوامل الاقتصاد اللبناني.

تفقد بيروت ومعظم المدن في لبنان هويّتها بسبب الأبنية العشوائية والتوسّع العقاريّ القائم على الفوضى والارتجال والمفتقر إلى التخطيط المدنيّ في تجاهل تامّ للقوانين وإجراءات حماية التراث الوطني الطبيعي والحفاظ عليه.

الإجراءات:

- يجب أن تحصل الثقافة على نصيب أكبر وأفضل في المدارس والجامعات.
- يجب ألا تكون الثقافة للنخبة فقط.
- تعبّر الثقافة عن قيم ومعتقدات مضيئة من شأنها أن توجد تقارباً بين الناس، وزيادة في التفاهم تجلب التسامح والاحترام.
- إصلاح وزارة الثقافة، وإنشاء وزارة للابتكار والإبداع وتخصيص هذا الجانب الحضاريّ بحصة أعلى بكثير في الموازنة.
- اعتبار الثقافة جزءاً أساسيّاً من الاقتصاد من مهامّه الحيويّة الحفاظ على التراث المعماري والتحف الأثرية وحمايته.
- وضع مخطّط توجيهي ومراجعة القوانين المعنيّة للحفاظ على التراث.

المبادرات:

- أطلق منتدى الحوار الوطني مشروع حوار الحروف الهجائية بهدف استرجاع موقع لبنان بين الدول من خلال الفنّ، وجمع فنّانين من جميع أنحاء العالم للعمل في مشروع ملهم: الحروف الهجائية.

- حصلت وزارة الشؤون الخارجيّة على اعتماد اليونسكو وارتبطت بالهيئات الدوليّة والمحليّة التي تتقاسم نفس القيم في ما يتعلّق بالاحترام والتسامح والحوار بين «البشر والأمم».

- سيتمّ عرض اللوحات التي صمّمها الفنانون اللبنانيّون والعالميّون في متحف بالهواء الطلق سيبقى رمزاً للإبداع والحوار من خلال الفنون والتسامح والسلام.

- حوار الأبجديّات (أو الحروف الهجائيّة) رسالة إلى العالم.

الطاقة:

النفـط والغـاز: إذا تمّـت إدارة هـذا المـورد البالـغ الأهميّـة جيـداً ، أمكنـه أن يصبـح نعمـة لا موضـوعاً للنزاعـات والتوتّـرات الطائفيـة. يعتبـر النفـط والغـاز مـورداً لـكل الشـعب اللبنانـي ويمـسّ جميـع قطاعـات الاقتصـاد وكلّ أطيـاف المجتمـع اللبنانـي مؤثّـراً بطـرق عديـدة علـى جميـع جوانـب حياتنـا اليوميـة.

الإجراءات:

- وضع استراتيجية وطنية خاصّة بالنفط والغاز.
- إنشاء شراكة حقيقيّة بين القطاعين العامّ والخاصّ لإدارة هذه الموارد.
- تعزيز دور إدارة النفط اللبنانيّة (LPA) وفصله عن الانتماءات السياسية والطائفيّة.
- إنشاء شركة نفط وطنية تكون مسؤولة عن إدارة هذا القطاع.
- إنشاء صندوق سيادي تكون إدارته مستقلّة عن وزارة المالية كي لا يتمَّ استخدامُ الأموال لخدمة الدين العامّ ، بل تستثمر مداخيله في القطاعات الإنتاجية للاقتصاد والتعليم.
- إشراك وتعزيز دور المجتمع المدني لتمكين ممثّليه من القيام بدور ناشط في صنع القرار.
- ضمان الحكم الرشيد في الأساليب والإجراءات.

المبادرات:

قام منتدى الحوار الوطني بإطلاق ورعاية ندوات سنويّة مفتوحة طوال يوم كامل حول النفط والغاز، بالتعاون مع المعهد العالي لإدارة الأعمال (ESA) لزيادة الوعي حول مكانة هذا القطاع الحيويّ في إمكانات اقتصادنا. كما أطلق منتدى الحوار الوطني مناقشات ومؤتمرات منتظمة في مختلف الجامعات الكبرى في لبنان.

المياه:

لبنان هو خزّان المياه الأكثر أهميّة في الشرق الأوسط، فالمياه هي أهمّ مورد طبيعيّ يحتاج إليه ويقبل عليه العالم. يتم استغلال 10 % فقط من مواردنا. 40 % تذهب هدراً ناهيك عمّا يسبّبه التلوث في الينابيع. أدّى سوء الإدارة وتقادم البنية التحتيّة للتخزين والتوزيع وتدفّق اللاجئين السوريّين، إلى زيادة الضغط على استهلاك المياه الأمر الذي فاقم مسألة ندرتها. مياه الشفة التي تصل إلى البيوت غير صالحة للشرب. سبب آخر للقلق هو سوء توزيع مياه الريّ التي تمثل 61 % من الطلب على المياه.

التدابير:

المياه للجميع. جميع الفئات ، جميع المناطق ، جميع المدن ، جميع القرى.

- دعـم كافّـة الجهـود المبذولـة لحمايـة هـذا المـورد البالـغ الأهميّـة عـن طريـق اعتمـاد أحـدث الخطـط الوطنيـة لاسـتراتيجيّة الميـاه.
- وضـع خطـة رئيسـية متماسـكة للميـاه والتنسـيق بشـكل أفضـل مـع وكالات الميـاه والبلديـات ذات الصلـة.
- إنشـاء المجلـس الوطنـي للميـاه (NWC) لدراسـة وتصميـم سياسـات إدارة الميـاه فـي جميـع أنحـاء البـلاد.
- توفير مياه الشفة لجميع المواطنين.
- توفير المياه للصناعات، للزراعة، للبنية التحتيّة السياحية، للكهرباء، وبيع الفائض.
- ضمان حَوكمة مختصّة لإدارة هذا القطاع الحيوي.

الكهرباء:

تشـكّل الكهربـاء حاليّاً عـبء ثقيـل ومقلـق علـى الوضـع الاقتصـادي فـي لبنـان كمـا يشـكّل بنـداً أساسـيّاً فـي مسـألة الديـن العـامّ نظـراً إلـى سـوء الإدارة وعـدم الكفـاءة. لكـن يمكـن لهـذا المـورد أن يصبـح قـوّة قـادرة علـى تحقيـق مداخيـل تنعـش الاقتصـاد إذا تـمّ تشـغيله بشـكل سـليم، وفـي حـال ارتباطـه بالقطـاع الخـاصّ يمكنـه جـذب اسـتثمارات محليّـة وأجنبيّـة مباشـرة.

التدابيـر: معالجـة سـريعة عـن طريـق تعييـن سـلطة تنظيميّـة وإعـادة هيكلـة مؤسّسـة كهربـاء لبنـان وإيقـاف الدعـم تدريـجاً، واعتمـاد الشـراكة بيـن القطاعيـن الخـاصّ والعـامّ، تطبيـق أسـاليب الحوكمـة وإزالـة التعدّيـات غيـر القانونيّـة وتحسـين الجبايـة.

الصحّة:

رغم تفوّقه في الشرق الأوسط، أظهر القطاع الصحّي في لبنان علامات اختلال وظيفيّ وسوء ممارسة وغشّ في القسم الطبي على صعيد المجلس الوطني للضمان الاجتماعي. تضاف إلى ذلك الضغوط التي فرضها التدفّق الهائل للاجئين السوريين.

يجب أن يكون هناك تنسيق أفضل بين القطاعين العام والخاص وكذلك مع المنظّمات غير الربحيّة. كما لا بدّ من حماية وزارة الصحة العامة من التدخّلات السياسيّة التي تؤدي إلى ركود بيروقراطيّ ، وعدم كفاءة وسوء إدارة.

إنّ ضمان تحكّم أفضل بالنفايات السامة الناتجة عن أعمال المستشفيات، ومعظمها من القطاع الخاصّ، واجب لا يزال يشكّل مصدر قلق كبير.

الإجراءات:

- تحديث الإطار التشريعيّ والمؤسسيّ.
- تقييم ومراجعة مرافق الترخيص للمؤسّسات الصحيّة والمراكز الطبيّة.
- إنشاء وكالة تنظيميّة ومراقبة للمنتجات الصيدلانيّة.
- معالجة مسألة سوء الممارسة الطبّيّة.
- تحويل التقارير الطبية إلى رقميّة (رقمنة).
- تحسين مخطّطات الضمان الاجتماعي والتأمين.
- معالجة المشكلة المزمنة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يزيد من الوضع المأساوي للدين العامّ.
- تحسين الصحّة العامة، بدءاً من بناء الوعي في المدارس ومؤسّسات التعليم العامّة والخاصّة حول إعادة التدوير، ومنع حرق النفايات بلا رقابة.

المناخ والبيئة:

بلغ التلوّث في لبنان مستويات غير مقبولة تشمل الهواء والماء وانبعاثات السيارات ومستويات الضوضاء. سوء الإدارة أتاح تراكم السرطانات وازدياد المشاكل الصحية. كذلك إزالة الغابات وأنشطة الكسّارات والمرامل. القطاعان الصناعي والعقاري أسهما في زيادة تهديد الحياة البريّة والبحرية وتسبّبا في مشاكل بيئيّة كبيرة. البناء الرأسي في بيروت وعدم وجود مساحات عامة خضراء يجعلان الحياة اليوميّة صعبة. على مدار العقود الماضية عانت البيئة من تدهور سريع من شاطئ البحر إلى قمم الجبال، وشهدنا تدمير العديد من رموز التراث اللبناني و ذلك نظراً إلى فقدان القوانين أو تجاهلها، وغياب التخطيط والجنوح إلى جمع المال السهل. كذلك قلّة وعي المواطنين وعدم الشعور بالانتماء إلى البلد أو حتّى إلى حيّ من أحيائه.

الإجراءات:

- إعلان حالة الطوارئ الوطنية للبيئة.
- اعتماد وإنفاذ القوانين ذات الصلة.
- يجب أن يعمل القطاعان العام والخاص كثنائي ديناميكي.
- الكسّارات (المحاجر) الخارجة عن القانون.
- مطالبة الصناعات باختيار مواقع بعيدة عن المدن والسيطرة على النفايات و تلوّث الهواء والمياه.
- تنظيم البناء والمشاريع العقارية لمطابقة البنية التحتيّة.
- تشجيع شراء سيارات ذات انبعاثات منخفضة من ثاني أوكسيد الكربون.
- استحداث قوانين وطرق لإدارة النفايات وفق الأصول المناسبة على الصعيد الوطني: الحدّ وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير.
- وقف التدهور البيئي، وحماية الغابات، وإنشاء مساحات عامّة وحدائق خضراء.

المبادرات

في العام 2019 ، تمكّن فؤاد مخزومي من بدء وإقرار القانون الذي يحمي «حرش بيروت» من مزيد من التدهور والبناء غير القانوني والمقصورات التجارية الصغيرة غير المنضبطة وغير القانونية.

السياسة الخارجية

يظـلّ لبنـان اليـوم، رغـم المشـاكل والصراعـات العديـدة التـي أثـرّت علـى البـلاد منـذ أوائـل سـبعينيّات القـرن العشـرين، مرجـعاً مركـزيّاً فـي منطقـة البحـر الأبيـض المتوسـط والشـرق الأوسـط نظـراً إلـى ريادتـه وحيويّتـه الاقتصاديـة ولكونـه مجتمـعاً متعـدد الطوائـف يزدهـر فيـه الحـوار، والتسـامح والعيـش المشـترك بمواجهـة التطـرف الـذي يهـز المنطقـة عـدا عـن التدخّـلات الخارجيّـة.

وكان لبنـان قـد قـدّم مـا يشـبه النمـوذج الاختبـاري لظاهـرة الربيـع العربـي الـذي غـزا العالـم العربـي مـن العـام 2010 فصاعـداً.

تبقى المشكلة الرئيسيّة في البلاد صعوبة التخلّص من ميراث الحرب الأهليّة وقبل كل شيء، في استمرار ميول القوى العظمى العالميّة والإقليمية إلى استخدام لبنان كساحة صراع لتسوية حساباتها المفتوحة. وما جعل ذلك ممكناً للأسف تواطؤ بعض القوى السياسية اللبنانية التي وضعت مصالح القوى الخارجية قبل مصالح الشعب اللبناني وسمحت لنفسها أن تتلاعب بمصير الوطن فيما يستغلّها ويقطف ثمار ارتهانها كبار اللاعبين في الخارج.

سياسة لبنان الخارجيّة لا بدّ من أن تستعيد انسجامها مع دوره كرسالة انفتاح وتفاهم وتكامل بين مختلف الاتّجاهات الثقافيّة والروحيّة والعقائديّة، بتنسيق صادق مع جامعة الدول العربيّة، والتزام مسؤول بدوره كعضو فاعل في منظّمة الأمم المتّحدة.

ينبغي للسياسة الخارجية اللبنانية أن تعطي الأفضليّة إلى الحوار مع الدول المجاورة، وخصوصاً أعضاء جامعة الدول العربيّة ثم الاتّحاد الأوروبي، والحصول على المساعدة والدعم اللازمين لتواجه وتنتصر على العقدتين اللتين تهدّدان كيان دولتنا ومستقبلها:

العـــدد الهائـــل اللاجئيـــن الذيـــن
يســـتنزفون مواردنـــا المحـــدودة
والطـــوارئ البيئيـــة التـــي تنـــذر
بجعـل لبنـان بلد غيـر قابـل للحياة.

الإنتشار اللبناني

لطالما كان لبنان أرضاً للهجرة. لأسباب متنوعة وعبر العقود والقرون، واليوم نرى غالبية الطلاب والخريجين الشباب يتقدّمون للحصول على تأشيرات الهجرة توخّياً لفرص عمل لائق. من غير المرجّح أن تتوقّف هجرة الأدمغة هذه ما دام لبنان عاجزاً عن استيعاب فائض العمالة المتاح في سوق العمل المتقلّص.

على الحكومة والقطاع الخاص أن ينسّقا الجهود للاستفادة من الإمكانات الهائلة المتوافرة للمغتربين اللبنانيين. علينا توجيه الشباب اللبناني في الخارج كي يفيدوا من حضورهم الفاعل والمؤثّر ضمن الشبكة المالية، وعلاقاتهم، ومصادر فرص العمل...

علاوة على ذلك، يمكننا تشجيع المغتربين على الاستثمار في التعليم اللبناني ومهارة ريادة الأعمال حتى يتمكّن شبابنا من التجاوب مع احتياجات السوق الدولية ومطالبها في مختلف المجالات المتقدّمة: الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي والإبداع والمهارات اليدويّة ، إلخ...

نلتزم بالمساعدة على:

- الاستفادة من موارد الانتشار اللبناني لمساعدة شبابنا وتوجيه الاستثمارات بشكل أفضل إلى قطاعات التعليم والإنتاج.
- إشراك السفارات اللبنانية لتصبح أكثر نشاطاً كسفراء للاقتصاد اللبناني وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ومشاريع السياحة البيئيّة، والمشاريع الصغرى والمتوسّطة وغيرها...

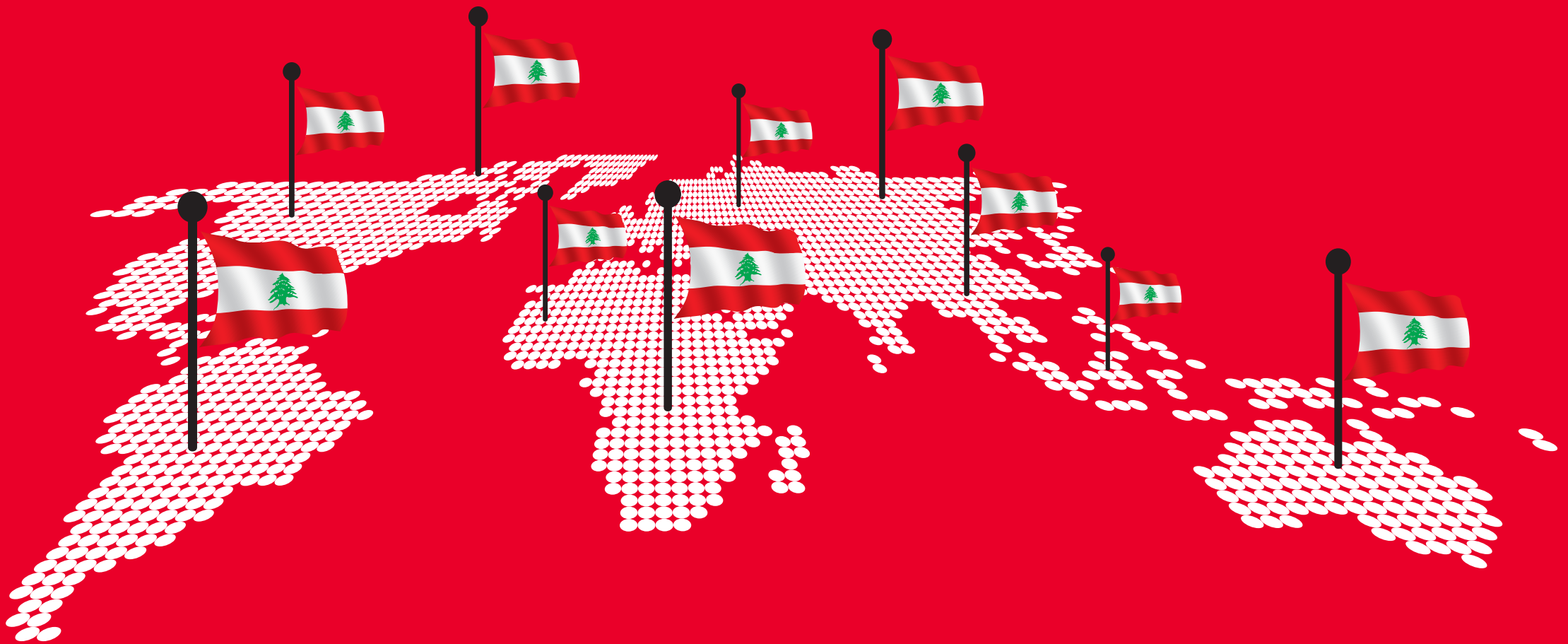

المجتمع المدني

نحن نؤمن بأن المجتمع المدني وجمعياته المختلفة هي نبض الأمة. فهي تحمل القضايا العادلة التي ستساعد مجتمعنا على المضي قدماً. نحن جزء منها ويمكننا معاً تشكيل حركة قويّة تساهم بشكل إيجابي في تنمية بلدنا.

نحن نشجّع وندعم جمعيّات **المجتمع المدني** ونلتزم بالعمل جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكوميّة في جميع القضايا العادلة لمساعدة بلدنا على أن يصبح مكاناً أفضل للعيش فيه ولنقل رسالة السلام والتسامح إلى العالم.

مبادرات:

- **محاربة الفقر وتمكين الناس.** تبنّت الأمم المتحدة هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع. مؤسسة مخزومي وقعت وتلتزم بأهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، منذ تأسيسها، أطلقت مؤسسة مخزومي برامج لمساعدة المحتاجين من حيث الرعاية الصحية والوقاية، والتدريب المهني لمساعدتهم في العثور على وظائف والخروج من الشوارع.

المُعطّارة

ألآن وقـد بلغنـا هـذا الحـدّ مـعاً
بقـي أوّلًا أن ترجـع(ي) إلى صفحتنا
الأولـى للتأكّـد مـن تطابق سـعينا
مـع تطلّعاتـك وآمالك.

وتبقى أمور كثيرة قيد البحث العلميّ والتطوير العملي منها:

- حماية التراث والبيئة من طبيعة ومبانٍ بجدّيّة ومثابرة.
- تشجيع ودعم مشاريع الطاقة المتجدّدة والمستدامة (الطاقة المائيّة والطاقة الشمسيّة وطاقة الرياح (إمكانيّاتها متوافرة بكثرة في بلدنا).
- دعم خطط لتمكين فئات من الناس في عدد من المجالات.
- دعم حقوق الإنسان بجميع أشكالها، وأهمّها حقوق المرأة: مكافحة العنف ضد المرأة، وتكافؤ الفرص بين الجنسين والمساواة في الحقوق.
- منع سوء معاملة الأطفال وعمالتهم قبل اكتمال نموّهم.
- حماية حرية التعبير والمعتقدات الدينية.

وفي تعبير مختزَل:

أن يرجع المواطن الفرد غايةً نهائيّة توضَع أدواتُ الحكم وجهود الهيئة التشريعيّة والسلطة التنفيذيّة وسلطة القضاء في خدمة تحقيق ذاته(ا) بكامل طاقاته(ا) لبلوغ سعادة المواطن ورفاهية المجتمع.

إن كنت في هذه الأحلام والمساعي واحداً(ةً) منّا، فقوّة المجتمع في تضامنه، وروعة التقدّم والتمدّن والمعاصرة في قيامها على التقاء أهل الوعي والإدراك والطموح.